**الجمهورية التونسية**

**وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية**

**--\*--**

**وحدة الإدارة الإلكترونية**

**محضر جلسة**

**الموضــوع:** اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريــــــخ:** 28 مارس 2019 على الساعة الثانية والنصف بعد الظهر.

**المكـــــــان:** قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة شارع الارض بالمركز العمراني الشمالي.

**الحاضرون**:

* + السيد خالد السلامي: مدير عام وحدة الادارة الالكترونية ونقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيّدة ريم القرناوي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيدة رباب دبابرية :الإدارة العامة للتكوين برئاسة الحكومة،
  + السيدة سوسن معلى: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيّدة سنية غربي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،
  + السيد فيصل اليعقوبي: وزارة الدفاع الوطني،
  + السيد سفيان الزغدودي: وزارة الدفاع الوطني،

**عن المجتمع المدني**

* + السيد وسام الهاني : معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
  + السيدة حنان كسكاس: معهد حوكمة الموارد الطبيعية،
  + السيد مهدي بن رمضان: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
  + السيد أمين عباسي: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
  + السيد ة عائشة القرافي: جمعية " الجمعية التونسية للحوكمة المحلية " ،
  + السيدة سهام بو عزة : جمعية "التحالف التونسي للشفافية في الطاقة والمناجم"،
  + السيدة أسماء الشريفي: شبكة TACID
  + السيدة سامية الزياني: جمعية "Dynamique autour de l’eau"،
  + السيدة أسماء تليجاني : جمعية "Dynamique autour de l’eau"،
  + السيد كريم بلحاج عيسى: منظمة المادة 19،
  + السيد شهاب بوشناق: جمعية " e-Gov society "
  + السيد جوهر المسعودي: جمعية " e-Gov society "
  + السيد عبد الحميد الجرموني : جمعية " Open Data Forum"

بعد الترحيب بالحاضرين، افتتح الجلسة السيد خالد السلامي من خلال التذكير بإطارها العام الذي يندرج ضمن متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الثالثة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة .

وإثر ذلك، تمّ فسح المجال لممثلي الهياكل العمومية لتقديم نسق انجاز التعهدات المناطة بعهدتهم. وفي هذا الإطار، تتلخص التدخلات كالتالي :

* **بالنسبة للتعهد الأول**، وفي ما يخص النقطة المتعلقة بوضع أدلة توجيهية حول النفاذ إلى المعلومة وتحديدا الدليل الموجه للهياكل العمومية، ذكّر السيد كريم بلحاج عيسى بالمسار التشاركي الذي تم اعتماده منذ 25 جوان 2018 لإعداد هذا الدليل بالتعاون مع منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومختلف الهياكل المعنية مشيرا أنه قد تم الانتهاء من إعداد هذا الدليل وأنه تمّ تنظيم يوم إعلامي، موجه بالأساس إلى المكلفين بالنفاذ، لتقديمه والتعريف به وذلك يوم 28 مارس 2019.

بالنسبة للدليل الموجه للمواطن ولمختلف مكونات المجتمع المدني، فقد تم الانتهاء من إعداد هذا الدليل.

في ما يخص النقطة المتعلقة بتنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال وضع برامج تكوينية في الغرض، بيّن السيد كريم بلحاج عيسى أنه بالإضافة إلى البرنامج التكويني الذي يتم تنظيمه بالشراكة مع البنك الدولي والموجه إلى 200 مكلف بالنفاذ، والذي شارف على النهاية، فإن برنامج ثاني بالشراكة مع منظّمة التنمية والتعاون الاقتصادي يهدف إلى القيام بدورات تكوينية تحسيسية على مستوى الجهات. في نفس السياق، بيّن السيد أمين عباسي، أن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لها برنامج تكويني تحسيسي مماثل موجّه إلى 23 بلدية .

في ما يتعلق بإحداث فريق عمل تنسيقي بين هيئة النفاذ إلى المعلومة والمجتمع المدني، أشار السيد عبد الحميد الجرموني إلى المساعي التي تم القيام بها مع هيئة النفاذ إلى المعلومة قصد تنظيم جلسة عمل للتطرق إلى هذه المسألة وغيرها من الجوانب التي تهم مشاركة المجتمع المدني في تفعيل وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة وإلى حد الآن، لم يتم تنظيم هذه الجلسة.

النقطة الموالية من التعهد الأول تتعلق بإعداد وصياغة التقرير التقييمي الخاص بتونس فيما يتعلّق بتنفيذ الهدف 16.10.2 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بتكريس حق النفاذ إلى المعلومة بتونس

وقد أشارت في شأنه السيدة ريم القرناوي أن كل بلد مطالب بإعداد تقرير وطني حول تنفيذ مقتضيات قانون النفاذ إلى المعلومة. بالنسبة لتونس، فإن الأطراف المشرفة على هذا التقرير هي منظمة اليونسكو بالتعاون مع هيئة النفاذ إلى المعلومة وبالتنسيق مع وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي. تجدر الإشارة أن مركز القانون والديمقراطية بكندا هو من سيتولى إعداد التقرير الاجمالي الذي سيشمل 43 دولة . في هذا الإطار، تم تنظيم ورشتي عمل موجهتين للإدارة وللمجتمع المدني وذلك يوم27 مارس 2019 بهدف تقديم الاستبيان الذي سيتم الاعتماد عليه في جمع المعطيات لإعداد هذا التقرير، هذا إلى جانب تحديد منهجية العمل مع مختلف الأطراف المعنية. وقد كلّفت السيدة عائشة القرافي بالتنسيق مع الوزارات والهياكل العمومية المعنية لجمع المعطيات الضرورية لإعداد هذا التقرير، وذلك عن طريق الاستبيان المعدّ للغرض. السيدة القرافي فسّرت أن هذا الاستبيان يهدف إلى جمع معطيات عامة حول المكلّفين بالنفاذ وكذلك جمع معطيات إحصائيّة حول مطالب النفاذ وحول التحديات المطروحة في مجال النفاذ إلى المعلومة والحلول التي يمكن اقتراحها والمشاريع المستقبلية في هذا الشأن. كما أكّدت أن كل من وزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة المالية وبلدية تونس وهيئة النفاذ إلى المعلومة معنيين بدرجة أولى للإجابة على هذا الاستبيان قبل موفى مارس 2019.

* **بالنسبة للتعهد الثاني**، اوضحت السيدة ريم القرناوي ان هذا التعهد يتضمن ثلاثة اعمال رئيسية:

فيما يتعلق بمشروع أمر البيانات المفتوحة، تمّ وضع مشروع الامر على بوابة الاستشارات العمومية للعموم لإبداء الرأي وذلك خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 27 مارس 2019. كما أن وحدة الإدارة الإلكترونية هي بانتظار رد هيئة النفاذ إلى المعلومة على إثر استشارتها حول مشروع هذا الأمر.

وفي خصوص مشروع جرد البيانات العمومية، ذكّرت السيدة ريم القرناوي أن وزارات الثقافة و الفلاحة و النقل و الصناعة، إضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض قد قاموا بعملية جرد بياناتهم العمومية على أن يتم مستقبلا فتح مجموعة من هذه البيانات للعموم وذلك باستعمال البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة أو البوابات القطاعية الخاصة بالوزارات. كما أشارت أنه قد تمّ ضبط قائمة الوزارات التي سيتم العمل معها في إطار المرحلة الثانية من هذا المشروع (وزارة الشؤون الخارجية، وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية، وزارة شؤون الشباب والرياضة، وزارة الصحة، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.)، والتي تم توجيه مراسلات رسمية اليها في الغرض قصد تحديد مواعيد لبدء جلسات العمل . في هذا الإطار، تمّ تنظيم جلسة عمل بوزارة الدفاع الوطني يوم 13 مارس 2019، حيث تم تقديم عرض عن البيانات المفتوحة والغاية من جرد البيانات العمومية وطبيعة البيانات التي سيتم فتحها للعموم. كما تم تقديم الأنموذج المعتمد في جرد البيانات مع التركيز على الآثار الايجابية لفتح البيانات العمومية خاصة على مستوى وزارة الدفاع الوطني لأنها ستكون نموذج يحتذى به. إضافة إلى ذلك، فإن جلسة عمل بوزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية مبرمجة ليوم 29 مارس 2019 .

كما عرضت السيدة القرناوي نسق تقدم إعداد وتنفيذ البرنامج التكويني الخاص بالبيانات المفتوحة الذي انطلق بتحديد الحاجيات واصناف الاعوان الذين سينتفعون به. في هذا الإطار، سيتم العمل على تحديد حالات إعادة الاستعمال الممكنة للبيانات المفتوحة في 4 قطاعات نموذجية وهي الفلاحة والثقافة والنقل و الصندوق الوطني للتأمين على المرض. كما أكّدت أنه سيتم التركيز على حالات إعادة الاستعمال الممكنة لاقتراح حلول للمشاكل الداخلية للهياكل الحكومية، حيث سيتم تحديد هذه المشاكل والاشكاليات مسبقا وكذلك العمل على حالات إعادة استعمال لتقديم حلول لوضعيات ومشاكل تهم المواطن بصفة عامة. هذا البرنامج التكويني سينطلق في 29 أفريل 2019 بإشراف خبير في البيانات المفتوحة و بدعم من البنك الدولي.

وفي إطار برنامج "PAGOF"، قدمت السيدة ريم القرناوي بعض الانشطة المدرجة في برنامج العمل لسنة 2019 ومن أهمها ورشات العمل التحسيسية المبرمج تنظيمها مستقبلا للتعريف بمبادئ الحكومة المفتوحة عموما وبدليل الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي خاصة وهو دليل موجّه للبلديات ولجمعيات المجتمع المدني. هذه الدورات التكوينية ستعقد ب3 بلديات سيتم تحديدها لاحقا لمدة يومين أو 3 أيام لكل دورة. هذا وقد قامت الوكالة الفرنسية لتطوير الإعلام (CFI) بفتح باب الترشح لانتداب خبير في الميدان لتأمين هذه الدورات التكوينية.

* **بالنسبة للتعهد الحادي عشر،** الخاص بتنفيذ مبادرات لتكريس شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي، تم التذكير بضرورة مراسلة الوزارة في الغرض للعمل على تحديد معايير اختيار العشر بلديات المعنية بهذا التعهد. السيد أمين عباسي أشار أن الوكالة الألمانية للتعاون الدولي تعمل على مجموعة من المشاريع في نفس التوجه الذي يخص البلديات. من بين هذه المشاريع ذكر بلدية باجة التي تم اعتمادها كموقع نموذجي للبلدية الرقمية وبلدية منزل بورقيبة التي تم بها تطبيق نظام المعلومات للبلديات « système d’information communal » . هذا إلى جانب مشروع تحسين الخدمات في 14 بلدية من خلال تحسين مواقع الواب الخاصة بهم. كما اقترح السيد العباسي التعاون مع الجامعة الوطنية للمدن التونسية في هذا النوع من المشاريع. كما اقترحت السيدة القرناوي عقد جلسة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لتدارس إمكانيات تطوير التعاون الثنائي.
* **بالنسبة للتعهد الخامس** المتعلق بحوكمة التصرف في الموارد المائية : أشارت السيدة سامية الزياني أن وحدات البيانات التي تم نشرها لحد الآن على موقع [www.agridata.tn](http://www.agridata.tn) تتضمن العديد من المعطيات المتعلقة بمتابعة استهلاك الثروة المائية في جميع المجالات. و سيتم العمل في الفترة المقبلة على نشر المزيد من البيانات في هذا المجال، حيث سيتم تنظيم اجتماع بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مع مختلف الاطراف المتدخلة، وذلك يوم 11 أفريل 2019 لمتابعة تقدم هذا المشروع وحث الهياكل على الانخراط في تمشي فتح البيانات العمومية الخاصة بقطاع الفلاحة.

بالنسبة للتعهد الفرعي الثاني الخاص بوضع منظومة الكترونية للإبلاغ عن الاخلالات والتجاوزات فيما يتعلق باستهلاك أو التصرّف في الثروة المائية، فإن اجتماعا ثانيا سيعقد بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري يوم 12 أفريل 2019 تهدف لتحقيق الربط البيني بين تطبيقة "SOS eau" والنظام المعلوماتي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه . إضافة إلى ذلك، فإن مسار وضع سياسة بصفة تشاركية حول ترشيد توزيع المياه واستهلاكها (التعهد الفرعي الثالث) سيتم تباحثه مع الوزارة و الهياكل المعنية خلال جلسة 12 أفريل 2019.

* **بالنسبة للتعهد السادس**، المتعلق بتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، أكّد السيّد وسام الهاني على تواصل اعمال التنسيق بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني المتدخلة في هذا القطاع، وذلك بهدف تقديم مطلب عضوية تونس للانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية خلال المؤتمر الذي سينعقد خلال شهر جوان 2019 بباريس . يستوجب ذلك استكمال انتخاب بقية أعضاء مجلس أصحاب المصلحة وكذلك تعيين مسؤول رفيع المستوى لقيادة هذا المجلس ولإعداد مطلب لانضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.
* **في ما يخص التعهد الثاني عشر**، والمتعلق بتطوير الخدمات الادارية عبر وضعها على الخط، بيّن السيد فيصل اليعقوبي أن وزارة الدفاع الوطني انتهت من إعداد كراس الشروط المتعلق بتطوير خدمة الاطلاع على وضعيات الاعفاء والتأجيل وأن أعمال تصميم هذه الخدمة قد انطلقت.
* **في ما يخص التعهد الفرعي الثاني من التعهد الثالث عشر**، والمتعلق بوضع بوابة الكترونية للتكوين في الادارة العمومية تمكن من اتاحة النفاذ لمختلف البيانات التي تهم التكوين وكذلك التسجيل لها عن بعد ، بيّنت السيدة رباب دبابرية أنه قد تم تنظيم ورشتي عمل يومي 14 و15 جانفي 2019 بحضور المسؤولين عن التكوين بمختلف الوزارات وذلك بهدف التوجه نحو ضبط البيانات والمعطيات المتعلقة بتكوين الموظفين العموميين والبحث عن سبل انتاج هذه البيانات بصفة دورية. واعتمادا على مخرجات هاتين الورشتين سيتم خلال الأشهر القادمة وضع أنموذج لتطبيقة على الخط تجمع مختلف البيانات حول التكوين في الوزارات .

وبذلك اختتمت الجلسة.